بعـــــد أقـــــراره بـــــوجـــــود ديـــــون

الوكيل الأقدم لوزارة الكهرباء يطالب بزيادة الوقود لتشغيل محطات التوليد

بغداد /المدى

طالب الوكيل الأقدم لوزارة الكهرباء رعد الحارس وزارة النفط بزيادة الوقود اللازم لإنتاج الطاقة الكهربائية.

وقال الحارس على هامش اجتماع ضمه ووكيل وزارة النفط معتصم أكرم مع هيئة الخدمات في مجلس النواب إن "وزارة الكهرباء طالبت وزارة النفط بزيادة الحصة المقررة لها من الكازاويل، من مليونين و٥٠٠ إلف لتر يوميا إلى أربعة ملايين لتر يوميا".

وأوضح الحارس أن "تجهيز المحطات الكهربائية بما تحتاج إليه من وقود سينعكس إيجابا على إنتاج الطاقة"، مؤكدا أن وزارة النفط وعدت بتجهيز وزارة الكهرباء بأربعة ملايين لتر يوميا لتغطية قسم من حاجة الوزارة البالغة سبعة ملايين و٥٠٠ ألف لتر يوميا، على أن يتم تغطية الباقي عن طرق الاستيراد من إيران والكويت. كما وطالب الوكيل الأقدم لوزارة الكهرباء لجنة الخدمات في مجلس النواب بإقرار مشروع لتحرير ٥٠٠ مليون دولار التي اقرها مجلس الوزراء سابقا لوزارة الكهرباء لتغطية تكاليف استيراد الوقود من الخارج.

واقر الحارس بوجود مشاكل مالية بين وزارة الكهرباء ووزارة النفط، موضحا أن هناك ديونا بذمة وزارة الكهرباء لوزارة النفط "متأتية من الوقود المجهز لمحطات توليد الكهرباء".

وعزا الحارس أسباب الديون المستحقة لوزارة النفط إلى "أسعار الكهرباء التي ما زالت مدعومة" موضحا أن "ما يتم صرفه على الكيلوواط من الكهرباء لا يوازي ما تجبيه الوزارة من المواطنين إضافة إلى الوضع الأمني غير المستقر لحد ألان في بعض المحافظات مثل ديالى والموصل وصلاح الدين والأنبار والتي لا يمكن الحصول على الجباية فيها مقابل تزويدها بالكهرباء".

من جانب آخر أشار الوكيل الأقدم إلى أن "تجاوز المحافظات على الحصص المقررة لها، يعتبر أيضا احد الأسباب الأخرى لانقطاع الكهرباء في العراق، مشيرا إلى أن محافظات البصرة وصلاح الدين والناصرية قد تجاوزت على حصصها بمقدار ٣٠-٥٠ ٪" حسب قوله.

يذكر أن عدداً من المحافظات كانت قد شهدت الأسبوع الماضي تظاهرات احتجاج على انقطاع التيار الكهربائي، واتهمت تلك التظاهرات بالتقصير وعدم القدرة على معالجة مشكلة الكهرباء.

ويعاني العراق منذ ٢٠٠٣ أزمة حادة في إنتاج الكهرباء، وتقدر حاجته الفعلية من الطاقة بأكثر من ٩٠٠٠ ميكاواط

جـــديـــد الأخـبـــار

نـــار الاسعـــار تلـتـهـم زيـــادة الـــرواتـــب

بغداد /المدى

بعد اقرار مجلس النواب وهيئة الرئاسة قانون زيادة الرواتب للتخفيف عن كاهل الموظفين وتحسين حالتهم المعيشية التي عانوها لسنوات طويلة من الحرمان والعوز، ووسط فرح وسرور بصدور القرار وامتنان المواطن للسادة نواب البرلمان واعضاءالحكومة كون القرار سيملأ جيوبهم بالدنانير لكن هذه الفرحة لم تدم وسط تصاعد غريب ومخيف للاسعار وكأن التجار كانوا يعدون العدة لشن الحرب على جيوب الموظفين لقنص دنانيرهم وكان الموظف يحلم بأن يكون لديه جهاز للتكييف وثلاجة جديدة وأشياء وأشياء لا تحصى ولا تعد من متطلبات الحياة الكريمة له ولأسرته ووسط هذا الكم من الحزن والمرارة التي تشعر بها هذه الشريحة استطلعنا لاراء عدد من الموظفين وتجار الملابس والاجهزة الكهربائية .

محطتنا الأولى مع عمار جابر ٣٩ سنة /موظف الذي وصف هذه الحالة بغير الوطنية قائلا : فرحت كثيرا بالزيادة الحاصلة وفرحت اكثر عندما قررت الحكومة صرف مبالغ الفروقات للاشهر الستة الماضية وهو ما جعلني احلم بان ابتاع سيارة جديدة وبالتقسيط كي استطيع انهي معاناتي وزوجتي من وسائط النقل واذا بي اتفاجأ بزيادة سعر السيارة ضعف ما كنت رسمته وهو ما اشعرني بالحزن .وناشد الحكومة بالتدخل لوضع حد لهذه التصرفات غير الوطنية .

امال علي (معلمة) تقول : ما فائدة الزيادة والتجار موجودون ولا يشبعون من مص دمائنا وكأننا نعمل لديهم ويتصدقون علينا بانهم يجلبون المواد باسعار رخيصة ويا ريتها من مناشيء عالية بينما هي من اسوأ المناشيء ولا يهمهم سوى الربح على حساب ابناء شعبهم المسكين لذا أطالب الدولة بان تعاقب كل تاجر يقطع الفرحة من قلوب اطفالنا .

حيدر عبود (موظف اتصالات) يقول : لا داعي للفرحة ابدا فالنتيجة واحدة زيادة رواتب تقابلها زيادة اسعار واللعبة هي ان التجار يبيعونك بضائع في السابق بسعر صرف الدولار وبعد الزيادات يبيعونك بالدينار مع البقاء على فارق تحويل العملة في السابق وتبقى النتيجة كما هي زيادة للضعف مرتين ونناشد الحكومة بتحذير التجار من التلاعب بمصائر الناس . وفي مقابل ذلك توجهت الى ثلاثة انواع من التجار .

محمد صباح وهو تاجر ملابس قال : ليس انا او غيري من يزيد الاسعار فالتاجر الرئيسي هو من يزيدها (بالمناسبة قبل ان اعرفه على نفسي سألته عن منشأ هذه الملابس اجابني انها مستوردة وهو من يقوم بأستيرادها بنفسه من المنشأ) اذا هو التاجر الرئيسي "نسي ما قاله سابقا" فيقول أنه يستورد بالعملة الصعبة وتأمين الطريق والوقود فلم ازد من اسئلتي لانه اراد ادخالي في دوامة لا اعرف كيف اخرج منها .

عمار نزار صاحب متجر لبيع المواد الغذائية يقول المواطن دائما يطالبنا ان نبيع بنفس الاسعار السابقة ويتجاهل شحة الكهرباء والوقود والامن وخدمات اخرى فالمعادلة نفسها تزيد على الموظف وتزيد على التاجر .

سلام ناصر تاجر اجهزة كهربائية يقول: من منا لا يحب الربح ؟ ومن منا لا يريد زيادة رواتب الموظفين: فهم اخوتي واخواتي واصدقائي ولكن لكل شيء حدود ومعرفة فهل يعرف المواطن كيف تصل البضاعة وكيف نقوم بعملية تحويل المبالغ الى التجار في الخارج فمن حقي ان ازيد مادام المواطن يستطيع الدفع وهذه ليست مسؤوليتي فالموظف من مسؤولية الدولة والحكومة عليها ان تحميه .

توقفت هنا وانا حزين على جيوب اخواني واصدقائي وجيبوتي انا ايضا التي سوف تصاب بالعجز واضم صوتي لصوت المواطن المغلوب على امره فكل شيء ارتفع حتى سعر امبير الكهرباء ارتفع والخبز ارتفع والخضراوات ارتفعت ولم انس "ضغط الدم " الذي ارتفع عندنا ايضا .. ونتوجه للسادة المسؤولين لنطالبهم بحمايتنا من جشع الجشعين فنقول لهم بصوت واحد "فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته".

نافذة اقتصادية

الماء والكوليرا وهموم المواطن

طارق الجبوري

مع ازدياد التحذيرات التي تطلقها الاجهزة الصحية بخصوص الوقاية من مرض الكوليرا حتى وصلت الى اجهزة الهاتف النقال، تصاعد اقبال المواطنين على استخدام المياه المعدنية المستورد منها والمحلي الصنع.. وبذلك اضيف عبء آخر على دخل المواطن الذي يعاني الامرين جراء ارتفاع الاسعار في كل شيء.

فعوائل الموظفين التي ظلت تحلم طويلا بتحسين مستواها المعيشي بعد اقرار قانون سلم الرواتب الجديد وما تبعه من تأكيد وزير المالية حول وجوب توزيع الزيادات من هذا الدخل لشراء المياه الصحية خاصة وان عدداً غير قليل منها لا يقل عدد افراد الاسرة فيها عن خمسة افراد او اكثر.

وسواء استخدمت هذه العوائل الحبوب المعقمة للمياة او قننت استخدام عبوات المياه الصحية فانه وبعملية حسابية بسيطة يمكن تقدير مقدار الانفاق المضاف لا يقل عن الف دينار في كل الاحوال.

ومن المفارقات في هذا الموضوع ان بلدا كالعراق تغنى فيه القاصي والداني بعذوبة مياه دجلة والفرات يلجأ الى استيراد عبوات المياه المعدنية من دول الخليج التي تعتمد على مياه الابار والغريب اكثر ان المواطن وبسبب ضعف اجهزة الرقابة يثق بالعبوات المستوردة اكثر من المحلية حيث يقال والعهدة على الراوي ان عددا من معامل انتاج هذه المياه لا تعتمد الطرق العلمية بانتاجها!

وفي الوقت الذي يعلن فيه المسؤولون عن اسالة الماء في بغداد عن عدم تلوث المياه التي تصل الى الدور وصلاحها للشرب فان وزارة الصحة تحذر المواطن على وجه السرعة عبر رسائل الموبايل من استخدام المياه من دون تعقيم او غليها مما يضطر الى اللجوء الى المياه الصحية لارتفاع تكلفة غلي الماء وهكذا يبقى المواطن في حيرة من امره ليتحمل شراء عبوات المياه الصحية حماية لصحة اطفاله وعدم اضطراره لتحمل تكاليف صحية ونفسية هو في غنى عنها.

إزاء هذه الصورة نقترح ان تبادر الحكومة للتخفيف عن كاهل المواطن المثقل واستغلال الدولارات جراء الطفرة في اسعار النفط لإنشاء معامل لانتاج المياه الصحية في كل محافظة وبذلك يحقق غرضين في آن واحد، الاول ضمان الحفاظ على صحة المواطن الذي هو أغلى رأس مال والثاني امتصاص حجم غير قابل من البطالة المستشرية.

نقترح ان تبادر الحكومة للتخفيف عن كاهل المواطن المثقل واستغلال الدولارات جراء الطفرة في اسعار النفط لإنشاء معامل لانتاج المياه الصحية في كل محافظة وبذلك يحقق غرضين في آن واحد، الاول ضمان الحفاظ على صحة المواطن

إحـالـة مشـاريع لتعبيـد الـطـرق في ميسـان بكلفـة سبعـة ملايين دولار

ميسان/ المدى

قال رئيس لجنة الاعمار والتطوير في مجلس محافظة ميسان، ان اللجنة احالت سبعة مشاريع لتعبيد الطرق في مناطق مختلفة من مركز المحافظة، وبكلفة ثمانية مليارات و٣٠٨ مليون دينار عراقي (حوالي سبعة ملايين دولار).

وأوضح المهندس موحان ماهي، أن لجنة الاعمار "احالت سبعة مشاريع لتعبيد الطرق في مناطق مختلفة من مركز محافظة ميسان، وبتكلفة إجمالية بلغت ثمانية مليارات و٣٠٨ مليون دينار عراقي، وهي ضمن تخصيصات مشاريع تنمية الأقاليم وتسريع الاعمار لعام ٢٠٠٨".

وأضاف جمعة إن المشاريع المحالة الى "سبع شركات محلية، تضمنت أعمال تعبيد الطرق في حي الوحدة الإسلامية وبتكلفة مقدارها مليار و٣٦٠ مليون دينار، وفي حي سيد عاشور بكلفة مقدارها مليار و٢٠٤ ، وفي منطقة حي المعلمين الجديد بكلفة بلغت مليار و٦٦٠ مليون دينار."وتابع جمعة ان المشاريع شملت ايضا "تعبيد الطرق في حي ١٥ شعبان بتكلفة ٩٢٠ مليون دينار، ومشروع تعبيد شوارع حي الخضراء بكلفة ٤٤٥ مليون دينار، بينما كان مبلغ الإحالة لمشروع تعبيد الشوارع في حي الصادق مليار و٣٢٩ مليون دينار، وفي حي المعلمين القديم مليار و٣٩٠ مليون دينار."

يذكر ان محافظة ميسان سبق وان خصصت ٢٥ مليار دينار عراقي لمشاريع تعبيد الطرق من مجموع المبالغ المخصصة لها من الحكومة العراقية، والبالغة ١٤٤ مليار دينار عراقي، ضمن مشاريع تنمية الأقاليم وتسريع الاعمار لعام ٢٠٠٨ .

ارتفاع حجم التداول لجلسة سوق العراق للاوراق المالية الى اكثر من مليار دينار

بغداد / قيس عيدان

شهدت جلسة سوق العراق للاوراق المالية ليوم الثلاثاء الماضى وهى خامس جلسة تداول لشهر حزيران الجاري جرى فيها تداول اسهم (٣١) شركة مساهمة بعدد اسهم تجاوز (١,٣٠٢) مليار سهم بقيمة تجاوزت (١,٩٨٥) مليار دينار تحققت من خلال تنفيذ (١٩٨) عقد تداول. وقد تميز القطاع المصرفي في الجلسة بتحقيقه اعلى نسبة تداول من حيث عدد الاسهم المتداولة (٨٩,٤٪) وحجم التداول (٨٩٪) وحقق القطاع الصناعي المرتبة الثانية في حين تقاسمت بقية القطاعات نسب التداول الاخرى المتبقية .وقد تميزت الجلسة بارتفاع المؤشر القياسي لقطاع الخدمات بنسبة (٠,١٢٤٪) واستقرار المؤشر القياسي لقطاعات الاستثمار والتأمين والزراعة على نفس معدل نقاطه في الجلسة السابقة وانخفاض المؤشر القياسي لقطاعات المصارف بنسبة (٠,١٨٪) والصناعة بنسبة (٠,٢٤٪) والفنادق بنسبة (٠,٢٣٪). وبهذا انخفض مؤشر السوق العام بنسبة (٢,٤٪) عندما اقفل على (٣٧,٢٥٠) نقطة . فيما تم فتح التداول على سهم شركة مصرف الموصل ومصرف الوركاء بعد انعقاد الهيئة العامة لهما لمناقشة الحسابات الختامية لعام ٢٠٠٧, وشهدت الجلسة تنفيذ امر خاص (لغير العراقيين) على مصرف الوركاء بعدد اسهم بلغ (١) مليار سهم بقيمة بلغت (١,٥٥٠) مليار دينار بسعر (١,٥٥٠) دينار للسهم الواحد. كما تم تنفيذ (٢١) عقد قاعة لغير العراقيين على اسهم شركات قطاعي المصارف والصناعة تجاوز عدد الاسهم المتداولة لها (١,٠٣٠) مليار سهم بقيمة تجاوزت (١,٥٨٩) مليار دينار والشركات هي : المصرف التجاري والمصرف الاسلامي ومصرف البصرة والمصرف الاهلي العراقي ومصرف الخليج ومصرف الوركاء ومصرف كوردستان وشركة بغداد للمشروبات الغازية والهلال الصناعية واخيرا الصناعات الكيمياوية

معـــرض للـصـنـاعـــات الايـطـــاليـــة في أربـيـل

اربيل /المدى

قال المستشار الاقتصادي لحكومة إقليم كردستان العراق عبد الله احمد عبد الرحيم إن "ما يزيد على ٥٠ شركة ايطالية مختلفة ستقيم معرضا لصناعاتها في مدينة أربيل للفترة من ٩- ١٣ حزيران الحالي.

وأوضح عبد الرحيم أن "الشركات التي ستشارك في المعرض ستكون متخصصة بقطاعات الكهرباء والطاقة والأجهزة الالكترونية والمصاعد والإنشاءات وأنظمة التدفئة والتبريد".

وأضاف عبد الرحيم أن "شركتين في مجال الطاقة ستشاركان المعرض" مشيرا إلى أن "بإمكان حكومة الإقليم الاستفادة من وجودهما في المعرض".وكشف المستشار الاقتصادي لحكومة إقليم كردستان العراق أن "المعرض "سيشهد توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التجارة بحكومة الإقليم ومقاطعة لامبورديني بايطاليا".

وأشار عبد الرحيم الى أن "عددا من المسؤولين من الحكومة الايطالية ومن منظمة التجارة العالمية وسكرتير إدارة معرض ميلانو الدولي سيكونون من بين الحضور" مبينا أن "ذلك دليل على تنامي الاهتمام الحكومي الايطالي بالمعرض التي تقيمه مدينة أربيل في كردستان العراق".

يذكر أن المعرض الذي سيفتتح غدا هو الدورة الثانية، حيث سبق وان أقيمت الدورة الأولى له في شهر حزيران من العام الفائت، وكانت ٨٠ شركة ايطالية قد شاركت في الدورة الأولى للمعرض الايطالي العام الماضي.

وذكر المستشار الاقتصادي لحكومة الإقليم أن دورة العام الماضي أسفرت عن بناء علاقات بين شركات من الإقليم وأخرى ايطالية وبخاصة في مجال أنظمة التبريد والتدفئة.